المجلة الدولية للقانون والدراسات السياسية
International Journal of Law and Politics Studies (IJLPS)
Website: https://al-kindipublisher.com/index.php/ijlps
ISSN: 2709-0914

محددات الاتجاهات الديموقراطية بالتحولات السياسية في سورية ومصر

نادر عبدالحي عبد الله يف – الاستاذ الدكتور بجامعة طشقند الحكومية للدراسات الشرقية، جمهورية أوزبكستان

تاريخ استلام البحث: 2020/10/1 تاريخ قبول البحث: 2020/12/2 المجلد: 2 العدد: 2

الملخص:

تبحث المقالة في خصائص تطور العناصر الديموقراطية في سورية ومصر، وتحلل النشاطات السياسية المحلية والمواقف منها من منظور المجتمع الديمقراطي. وتكشف عن تطور التحولات في المجتمعين السوري والمصري، وخصائص الإدارة السياسية، وتمركز السلطة من خلال إعداد القرارات السياسية. وتبحث في مواقف ومناهج المنظمات المعارضة فيما يتعلق بالتحولات الديمقراطية الجارية في مصر وسورية. وتكشف عن مبادرات الرئيس بشار الأسد المتعلقة بالليبرالية وتحديث المجتمع السوري، التي قدمها من أجل وقف تطور أوضاع الأزمة في البلاد، وعلى وجه الخصوص الجهود المبذولة لتجديد الكوادر القيادية في الجهاز الحكومي بعناصر شابة إعتماداً على حزب "البعث". وكان تجديد الكوادر القيادية بعناصر شبابة للسيطرة على التفاعلات السياسية والاقتصادية والإدارية والأيديولوجية الجارية في البلاد. والملاحظة في مواجهة الصراع السياسي والصراع المسلح في سورية، والتحول عن الأهداف السياسية المبدئية للإحتجاجات من أجل إقامة دولة مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية. وتعطي المقالة أيضاً تقييماً لنتائج سياسة القيادة السورية المتعلقة بتحسين العلاقات مع أبرز المنظمات الاسلامية، وانهيار محاولات السلطة لتقديم الانتخابات البرلمانية كبداية للعملية الديمقراطية في سورية. كما وتحلل الدراسة عوامل التطورات السياسية الداخلية في مصر، وخاصة عوامل تطور المجتمع المصري، وعملية اقترابها من أسس الإدارة الديموقراطية، ومصادر وأسباب الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية. وتشير إلى أن مسألة نشر الديمقراطية في المجتمع كانت من أهم عناصر السياسة الخارجية لبعض الدول الغربية البارزة فيما يتعلق بسورية ومصر خلال الفترة الممتدة من عام 2001 وحتى عام 2008. وتتحدث المقالة عن أن دمشق والقاهرة عرضت على المجتمع الغربي موقفها من بناء المجتمع الديمقراطي آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الداخلية، وخاصة أن تحديد معايير وأولويات عملية نشر الديمقراطية والليبرالية في الحياة السياسية الداخلية للدولة يجب أن تجري انطلاقاً من التقاليد القومية والتاريخية والثقافية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: سورية، مصر، السياسة الداخلية، العملية السياسية، نشر الديموقراطية، النظام السياسي، التحول، الإصلاح، "الربيع العربي"، الثقافة السياسية، تطور السياسة الداخلية، الصراع، الأزمة السورية، سلطة الدولة.

المقدمة:

تبحث الاصلاحات السياسية ومسائل الديموقراطية في بلدان الشرق الأوسط بنشاط في دول المنطقة وفي أوساط الخبراء الدوليين. ويركز المستشرقون والمتخصصون في العلوم السياسية اهتمامهم خاصة لدراسة مختلف اتجاهات التحولات السياسية في سورية ومصر. ولكن هذه المسائل كانت في ذروة الأهمية بعد أحداث ما يسمى بـ"الربيع العربي"، عندما لوحظت في الكثير من الدول العربية عملية تغيير الأجهزة السياسية، مع تشكل المؤسسات الديمقراطية تحت تأثير العوامل الداخلية والخارجية. ودراسة تطور نظم سياسية الدولة في الدول العربية بالكامل والاتجاهات الديمقراطية وجزئياً في سورية ومصر، كما وتحظى باهتمام كبير من خلال فهم تلك التفاعلات التي جاءت من استراتيجية منطقة هامة. وفي هذه الحالة ينظر إلى دراسة التفاعلات السياسية في سورية ومصر من الجوانب التاريخية الحديثة، ويمكن أن تكون كنموذج لتحديد خصائص حركة البلاد نحو المعايير الديموقراطية لادارة الدولة.

وفي أساس الدراسة وضعت طريقة تاريخية بسيطة للتحليل السياسي مع عناصر لمدخل مقارن. وأجريت المقارنة التاريخية انطلاقاً من تلخيص النتائج. وجرى اعتماد أساس المدخل النظري للبحث من خلال المبادئ النظرية الموضوعة لتطور العمليات السياسية في الدول العربية. وتحليل الاحداث في هذه الدول ومشاركة الأحزاب والحركات السياسية في الحياة الاجتماعية سمح بشرح الفروق المشار إليها في أساس مراحل دراسة التفاعلات.

وفي نهاية القرن الـ 20 وبداية القرن الـ 21 كان رؤساء الدولتين السورية والمصرية أساساً للتركيبة السياسية. وجرى تكامل الأحزاب الحاكمة والمنظمات الاجتماعية مع الدولة. وأهمية خاصة حظيت بها عوامل هويتهم السياسية من خلال التقاليد الاجتماعية والسياسية.

وشكل الرئيس حافظ الأسد نظاماً سياسياً في سورية امتاز بالثبات والاستقرار. واعتمد على قوة الإدارة الرئاسية والدور الواسع للعسكريين ورجال الدين والأقلية العلوية في ظروف نظام حالة الطوارئ السائدة في البلاد خلال الفترة الممتدة من عام 1963 وحتى عام 2011. ونفذت مؤسسات الدولة والمجتمع بالأساس مهام السلطة الشرعية. ومعها عملت آليات السلطة الواقعية التي وضعتها القيادة العليا للقوات المسلحة التي سيطرت على الحياة الاجتماعية في سورية. وشغل العسكريون مواقع هامة في التساسل الهرمي للسلطة، ولكن صلاحيات السلطة لم تكن معززة بالدستور. وتمتعت بتأثير واسع على القوة السياسية. واهمية النظام السياسي السوري أثناء حكم حافظ الاسد جاءت من العسكريين والحزب الحاكم "البعث". واعتمد النظام السياسي الذي أقامه حافظ الأسد على الاتفاق الاجتماعي الصعب بين مختلف الجماعات الدينية والعرقية للسكان المتداخلة مع الحياة السياسية للعلويين[1].

وفي البداية سعى بشار الأسد لتغيير النظام السياسي في سورية. وتميزت مبادراته بالليبرالية وترشيد المجتمع السوري وكانت منتظرة جداً. وفي نوفمبر/تشرين ثاني عام 2000 أطلق سراح 600 سجين سياسي، وتشكلت حركات ومجموعات اجتماعية دعت لطرق مختلفة لتطور سورية، وصدرت أول الصحف المستقلة، وافتتحت بنوك خاصة وسوق للأوراق المالية. وقدمت فكرة الانفتاح الكبير للنظام السياسي السوري مغ ضرورة الاصلاحات الادارية في الجمهورية العربية السورية.

وتشكلت في البلاد مجموعات طالب كل منها بتغيير اسلوب سلطة الدولة بطرق مختلفة، واستمع الرئيس الجديد لمختلف الآراء. واطلق على أكثر الجماعات الكبيرة والمؤثرة تسمية المحافظين الذين سعوا للحفاظ على النظام السياسي القائم كضمان لمواقعهم الملائمة في المجتمع. واضطر بشار الاسد للاخذ بآراء هذه الجماعة بالحسبان لأنهم ركزوا سلطات كبيرة في أيديهم بالمركز وفي أماكن تواجدهم.

وطالبت مجموعة أخرى بالتحديث وشغل وضع معين في المجتمع. واعتقد ممثلوها أنه من الضروري إصلاح مؤسسات الدولة القائمة والنظام السياسي، لتتمكن سورية من التعاون المتكافئ مع الأوضاع الجيوسياسية الجديدة. واقترحوا البدء من التحولات الاقتصادية التي برأيهم يمكنها ترشيد الأجواء السياسية والاجتماعية. وكانت القاعدة الاجتماعية لهذه الحركة من نخبة التكنوقراطيين السوريين والكوادر الجديدة في قيادة حزب "البعث". وسعى الرئيس بشار الاسد للاستفادة من ظهور الحركات السياسية في سورية خلال النصف الثاني من عام 2000 لتعزيز أوضاع أنصار الاصلاحات ومواجهة القسم المحافظ في المجتمع الذي يسيطر على كل العملية الجارية في البلاد. وجرت محاولات لاضعاف سيطرته على وسائل الاعلام الجماهيرية القومية. وسمح بإصدار الصحف الخاصة التي انتقدت التصرفات الاقتصادية للحكومة[2].

وأخذت الحركة الديمقراطية تكتسب زخماً في المجتمع وهو ما تم مواجهته بعدم ارتياح الأقسام المحافظة في المجتمع وتخوف الرئيس من فقدان السيطرة على الأوضاع. وفي هذه الاوضاع قامت القيادة السياسية في الجمهورية العربية السورية بجملة من التدابير الوقائية، ومنها إلغاء 14 حركة سياسية، والتقييد على نشاطات بعض المجموعات السياسية. وعدل بشار الاسد اسلوب نشاطات الاصلاحات وحولها نحو الاقتصاد والادارة وترشيد نظام الدولة على مراحل[3].

ووفقاً للدستور السوري الصادر في عام 1973 تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة وسيطر على كل العمليات الاقتصادية والسياسية والكوادر الهامة في المجتمع والبلاد. وفي ديسمبر/كانون أول عام 2000 أشار الرئيس بشار الأسد إلى أن الانتخابات الرئاسية القادمة عام 2007 ستكون هامة ويجب أن تجري على أسس تنافسية. ولكن في مايو/ أيار عام 2007 مرة أخرى رشح البرلمان بشار الأسد كمرشح وحيد لمنصب رئيس البلاد، وساندته بنسبة 97,62% من الناخبين.

وقام الرئيس بشار الأسد بمهارة بإجراء تغييرات بين الكوادر في مؤسسات الدولة. وخلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2002 أحيل نحو 60% من القيادة السياسية والإدارية والعسكرية إلى التقاعد[4]. ولكنه آخذ بعين الاعتبار أهمية دور النظام السياسي السوري واتبع بحذر خاص سياسة كوادر في القوات المسلحة. وكانت أكثرية الوزراء المعينين والدبلوماسيين الرفيعين من أنصار الإصلاحات، ودرس الكثير منهم في الخارج وبعضهم لم ينتموا لأية أحزاب سياسية.

وبشكل عام لم يكن لدى الكوادر الشابة في جهاز الدولة وفي أماكن تواجدها هدف التحول المبدئي في النظام السياسي السوري. وكانت النخبة الحاكمة العامل الرئيسي للحياة الاجتماعية والسياسية، وركزت السلطة في أيديها. وكان حزب "البعث" دعامة السلطة المركزية في أماكن تواجدها. وكانت الاصلاحات الحزبية سطحية ولم تتناول جوهر نظام الحزب الواحد في الجمهورية العربية السورية. ولم تتشكل في سورية معارضة علنية يمكنها تمثيل وجهة النظر غير الحكومية من مسائل تطوير البلاد. وهذا سمح بالسيطرة على العمليات السياسية والاعتماد على الحزب في تنفيذ السياسة الاقتصادية والإدارية والأيديولوجية في البلاد.

[1] كمال ديب.تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف 2011.- بيروت, 346 ص.

[2] رضوان زيادة. السلطة و الاستخبارات في سوريا.- الرياض, 2013.

[3] Пир-Будагова Э.П. История Сирии. XX век. – М.: Ин-т востоковедения РАН, 2015. – С. 315.

[4] Holliday Joseph. The Assad Regime: from Counterinsurgency to Civil War. – Washington: the Institute for the Study of War, 2013. – P. 16.

وتأسس النظام السياسي السوري عملياً من تداخل حزب "البعث" مع السيطرة التامة على التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية. والسلطة في سورية حتى بداية الحرب الأهلية كانت تمثل اتحاد الأقليات الدينية المعتمدة على حزب"البعث". وعلى ما يبدوا أن كل ما سبق ذكره وأهداف عدة عوامل لها طابع داخلي وخارجي وهيآت الظروف لظهور صراع سياسي داخلي في سورية، وكان السبب الأساسي لها وجود خلل في النظام السياسي بالبلاد مع التركيبة متعددة الأديان ومتعددة القوميات للسكان، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومسألة الطاقة الاقليمية والأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وعمل بشار الأسد بالكامل في إطار السياسة التي اتبعها فيما يتعلق بالمنظمات الدينية وأجرى بعض التعديلات عليها. ومع عمليات اضفاء الطابع الاسلامي على المجتمع أجبرت السلطة على أقامة علاقات جديدة مع أبرز المنظمات الدينية ومن بينها "الإخوان المسلمين". ولعبت هذه المنظمة دوراً كبيراً في الحياة الاحتماعية والسياسية في سورية قبل أن تمنع السلطات نشاطها تماماً في عام 1980[5]. وبعد تسلم بشار الأسد السلطة توجه قسم من المعارضة الخارجية إليه باقتراح للمصالحة وإعادة بناء سورية على المبادئ الديمقراطية. ولكن بشار الأسد لم يتسرع بإضفاء الشرعية على "الإخوان المسلمين" ولم يسمح لهم رسمياً بالخروج إلى الساحة السياسية في البلاد. وفي عام 2011 حصل بعض مندوبي "الإخوان المسلمين" على مقاعد في اللجنة التنفيذية بالمجلس الوطني السوري. ومع الوقت أصبح تمثلي "الإخوان المسلمين" ملحوظاً.

وأخذ مصطلح "المعارضة السورية" بالظهور في وسائل الإعلام الجماهيرية بعد بدء الاضطرابات، وعقد هذا المفهوم إلى حد كبير فهم ما يجري في سورية من عمليات. وفي البداية لم تكن للمعارضة مثل هذه المواجهات. وأخذت تتشكل بعد احداث مارس/آذار وابريل/نيسان عام 2011 وانقسمت إلى معارضة داخلية ومعارضة خارجية[6]. وتحول الصراع السياسي في سورية إلى صراع مسلح وكان في الكثير بسبب النظام نفسه، لأنه اختار تكتيك القوة لقمع التمرد السوري. وفي البداية تميزت المظاهرات بالمطالبة بحريات كبيرة، وبالديمقراطية، وإنهاء تعسف أجهزة القوة، وفي الحقيقة كانت سبباً لظهور الصراع السياسي الذي نضج في البلاد. وبالتدريج قدمت المطالب التي تبدلت إلى شعارات ذات طبيعة متطرفة. وتحولت في البداية الأهداف السياسية للإحتجاجات إلى مهام تسعى لإقامة دولة مبنية على معايير الشريعة.

وبعد توسيع التشكيلات والهجمات جغرافياً وأشارت للمطالب السياسية للثوار بدقة وحتى أبريل/نيسان عام 2011 أدركت السلطات أن ما يجري يهدد بتكرار السيناريو المصري أو الليبي. وأن المطالب السياسية للمتظاهرين حول إجراء إصلاحات ديموقراطية وادخال نظام التعدد الحزبي وحرية الاجتماعات وإلغاء نفوذ العسكريين، ومع تنامي الضغوط الدولية إجبرت السلطات على البحث عن حلول وسط. وصادق الرئيس بشار الأسد بتاريخ 2011/8/4 على مرسوم يسمح بالتعددية الحزبية وبتنظيم انتخابات حرة في سورية، وكذلك شكلت لجنة للمسائل الحزبية، ولجنة انتخابية عليا، ولجنة للحوار الوطني. ووقع الرئيس بشار الأسد بتاريخ 2011/10/15 على قانون اللجنة الانتخابية وإعداد دستور جديد، وهو مايعتبر مطلب أساسي للمتظاهرين وتوقع أن يضع هذا نهاية للدور القيادي لحزب "البعث".

وتضمن المشروع الجديد لدستور سورية التغييرات التالية: حزب "البعث" لا يعتبر القوة القيادية في المجتمع والدولة؛ والرئيس يقود البلاد لمدة 7 سنوات ولا يحق له الترشيح لأكثر من مرتين على التوالي؛ والمرشح لمنصب الرئيس يجب أن لا يقل عمره عن 40 عاماً، وأن يعيش في سورية لأكثر من 10 سنوات وأن يكون متزوج من مواطنة سورية؛ ويرشح المرشح 25% من أعضاء البرلمان؛ وبدلاً عن الاشتراكية تم التركيز على حقوق الانسان؛ ورسمياً حدد نظام التعددية الحزبية وغيرها من التغييرات الطفيفة[7].

ومع ذلك أعطى الدستور مرة أخرى صلاحيات هامة للرئيس: حق تعيين الوزير الاول والوزراء، وإعفائهم من مناصبهم، وطلب تقارير من الوزراء المسؤولين أمام الرئيس؛ وعدم القدرة على مساءلة الرئيس عن أعماله الناتجة عن صلاحياته؛ وتعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا، وأداء القسم أمامه، وأن يترأس مجلس القضاء الأعلى وضمان إستقلال السلطة القضائية؛ وحق المبادرات التشريعية: وإصدار المراسيم والأوامر، وتقديمها للنظر فيها إلى مجلس الشعب؛ وممارسة السلطة التشريعية خلال الفترة الممتدة بين دورات مجلس الشعب، وكذلك أثناء دورات البرلمان إذا استدعى ذلك ضرور حماية المصالح القومية للبلاد وسيادتها[8].

والدستور السوري الجديد الذي صدر بعد الاستفتاء الذي جرى بتاريخ 2012[9]/2/26، مرة أخرى منح الرئيس سلطات واسعة مع وضوح في الإجماع الشعبي بالحياة السياسية بالبلاد. وأنه يستطع حل القضايا السياسية القائمة في البلادن ولم يرضي الأحراب السياسية الرئيسية السورية، ولم يوقف سفك الدماء المنتشر في الجمهورية. وانهارت محاولات السلطات السورية لتنظيم الانتخابات البرلمان كبداية للعملية الديموقراطية في سورية. وجرت الانتخابات في ظروف استمرار المواجهات بين السلطات

[5] Neil MacFarquhar. Trying to Mold a Post-Assad Syria from Abroad // The New York Times, 05.05.2012.
[6] Popular Front for Change and Liberation // Carnegie Endowment for International Peace. carnegieendowment.org/syriancrisis/?fa=48566&lang=eng.
[7] Constitution of the Syrian Arab Republic 2012: www.voltairenet.org/article173033.html.
[8] Constitution of the Syrian Arab Republic 2012: www.voltairenet.org/article173033ë.html.
[9] www.rbc.ru/politics/27/02/2012/639439.shtml.

والمتمردين، وتمت أدانتها من قبل الغرب ومن داخل البلاد، ولم توقف سفك الدماء، ولم تضعف المعارضة الداخلية والخارجية، ولم تؤدي إلى التوافق داخل حتى المعارضة الموالية للنظام.

وعوامل تطور السياسة الداخلية في مصر بقيت غير مدروسة. وتحليل اتجاهات تطور المجتمع المصري هي عملية صعبة واقترابها من الأسس الديمقراطية للإدارة يمكن أن يقدم وضوح لفهم مصادر واسباب الأحداث الجارية اليوم في العالم العربي. وعملية التطور الديموقراطي في مصر معقدة وغامضة. ويمكن فهم هذا من خلال تحليل التاريخ السياسي لإدارة الدولة، والذي يظهر المستوى المنخفض للوعي الديمقراطي في المجال السياسي.

وأثناء حكم الرئيس حسني مبارك اعتبرت العملية الديموقراطية في المجتمع المصري من أهم عناصر السياسة الخارجية لبعض أبرز الدول الغربية فيما يتعلق بمصر. لأن نتائجها في الكثير تتعلق بمستقبل تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الشرق الأوسط وفي العالم العربي بالكامل. وانطلقت القيادة المصرية من أن مبادرات الدول الغربية للاصلاحات والليبرالية في المجتمع العربي ستؤدي إلى نتائج سلبية وإلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد. ومع ذلك أظهرت مصر للمجتمع الغربي موقفها من بناء المجتمع الديمقراطي مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الداخلية. ويتميز النظام الاجتماعي والسياسي في مصر كنوع من نظم المؤسسات الديمقراطية الغربية مع تقاليد شرقية لإدارة الدولة وأسلوب التفكير الذي يراعي عملياً بناء الدولة الخاص بها مع الخبرة الدولية.

وأظهر عدم الرغبة بالدخول في نقاش مفتوح مع مؤسسات الدفاع عن الحقوق الغربية مع السعي لتحسين الصورة القانونية للبلاد، وجعل من الضروري للقيادة المصرية أن تتخذ جملة من التدابير المحددة ذات الطبيعة التوضيحية من أجل تخفيف التوتر حول قضية حقوق الانسان في جمهورية مصر العربية. وهكذا على أساس مبادرة الكتلة البرلمانية للحزب الشعبي الديمقراطي بجمهورية مصر العربية في عام 2004 أحدث في مصر ولأول مرة في تاريخ البلاد مجلس قومي لحقوق الانسان في مصر، وترأسه الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة بطرس غالي.

وفي النصف الأول من عام 2006 وعلى مستوى عالي من النشاط جرى في مصر منع "الإخوان المسلمين". وفي مايو/أيار عام 2006 شارك بضع مئآت من الطلاب القريبين من هذه المنظمة في المظاهرة التي جرت في الاسكندرية. والتي جرت تحت شعارات دعم الاصلاحات السياسية وإلغاء حالة الطوارئ في البلاد. ومع ذلك أضيف إلى مطالب المعارضة إلغاء حالة الطوارئ التي أعلنت في عام 1981 وانضم إليها المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وأثناء حكم حسني مبارك منح قانون "حالة الطوارئ" للرئيس ولوزارة الشؤون الداخلية بجمهورية مصر العربية صلاحياة واسعة. ومنع هذا القانون تنظيم وإجراء العروض المعارضة للحكومة. وسوغت القيادة المصرية تطبيق حالة الطوارئ قانونياً بالاشارة إلى القانون الأمريكي لمكافحة الارهاب الذي صدر بعد أحداث 2001/9/11 في نيويورك[10].

وبعدها نظمت الأحزاب السياسية: "الأمل"، و"الغد"، و"الوفد" وحركة "الكفاية" موجة من المظاهرات في مصر لدعم الإصلاحات الديمقرطية، ولوحظت مظاهر الموقف الصارم للسلطة فيما يتعلق بنشاطات المعارضة. وصرح ممثلوا أجهزة الأمن بجمهورية مصر العربية بحدة بأن السلطة ستراقب بدقة مدى التقيد بنظام "حالة الطوارئ". وإلى جدية نوايا القيادة المصرية بمنع تصاعد النشاطات المعارضة غير المسيطر عليه داخل البلاد، وأظهروا إجراءآت صارمة ضد المنظمة البارزة في البلاد "الاخوان المسلمين" بسبب قيامها بتنظيم في القاهرة تجمع لأنصارهم غير مصرح به يوم 2006/5/25.

ولجأت النخبة الحاكمة لمنع مشاركة أعضاء المجموعات الممنوعة على الساحة السياسية في البلاد، الذين شاركوا كمرشحين مستقلين في الانتخابات العامة وأجلوا انتخابات المجلس التشريعي المقررة في ربيع علم 2006 لمدة سنتين، وفي نفس الوقت اعتقلت أكثر من 30 من نشطاء منظمة "الإخوان المسلمين" الذين رشحوا أنفسهم للإنتخابات في قيادة لجنة عرفة التجارة والصناعة في الإسكندرية. وفي مايو/أيار عام 2006 وبمبادرة من حسني مبارك مدد البرلمان في البلاد تطبيق قانون حالة الطوارئ لمدة سنتين.

وكان الإجراء الدوري الذي اتخذته السلطات المصرية لمنع نشاطات المعارضة باصدار برلمان جمهورية مصر العربية قانوناً يوفر الشفافية في التحويلات المالية لصالح مختلف الجمعيات الانسانية وغيرها من المنظمات غير الحكومية. ووفقاً للأوضاع المحددة أصبحت كل المنظمات المشار إليها على الآراضي المصرية مجبرة على الحصول على الموافقة اللازمة من وزارة الضمان الاجتماعي للحصول على المساعدة المادية وأصبحت التحويلات المالية توزع مباشرة بقرار من هذه الإدارة.

[10] Abdul Monem Mahmoud, Ismail Alexandrani. Élections en Egypte: une vidéo amateur d'un bourrage d'urne postée sur YouTube. 29.11.2009. http://observers.france24.com/fr/20101129-elections-egypte-video-amateur-fraudes-electorales

وجاء الأسلوب الصارم لقيادة البلاد القائمة في مصر مع النظام الانتخابي في أجهزة السلطة المنتخبة، مع وجود برلمان ورئيس شرعين وبعض المعارضة النشيطة وغيرها من منابر "الدولة الديمقراطية". وهنا تجب الإشارة إلى أن القاهرة استنتجت في الوقت المناسب من خبرات الجزائر والسودان المثال الذي يظهر خطر اللعب بالعامل الإسلامي. والقاعدة القانونية والتشريعية المطبقة حتى عام 2011 عرقلت من البداية عملية تسييس الإسلام في جمهورية مصر العربية، وجزئياً منعت تأسيس الأحزاب والحركات الإسلامية بشكل متساو مع مشاركة أنصارهم في الحملات الإنتخابية.

وقيادة المعارضة العنيدة القائمة حتى عام 2011 في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق برفضها لاية مظاهر من مظاهر التطرف الديني اثبتت فاعليتها في ظروف مصر. ومع ذلك أدت التغييرات في استراتيجية "الإخوان المسلمين" إلى خلاف لطغوط القوة الصارمة من جانب السلطات والاعتقالات الجماعية لكل نشطائها حتى أنهم لم يستطيعوا إدخال 88 من أنصارهم كنواب مستقلين إلى صفوف مجلس الشعب (البرلمان) في جمهورية مصر العربية[11].

ومصر تنظر سلبياً على فرض الدول الغربية ما يسمى بالاصلاحات الديمقراطية. وبرأي القاهرة "مبادئ الديمقراطية لا يمكن زراعتها دون مشاركة تقاليد وتاريخ البلاد، والديموقراطية لا يمكن تصديرها ويجب ان تنمو في البرلمان فقط مع نمو المجتمع الداخلي". والخبرة المصرية في بناء الدولة أكدت مرة أخرى صحة أطروحة أن تحديد المعايير وأفضليات العملية الديمقراطية وليبرالية الحياة الداخلية في كل دولة يجب ان تنطلق بالدرجة الأولى من تاريخ وثقافة والتقاليد القومية لهذا البلد.

وأن تجاهل هذه الأوضاع وفرض القوالب النمطية ونماذج التطور الديمقراطي وبناء مجتمع الحقوق دون مراعات لتلك العوامل يؤدي إلى انتهاك للتسامح بين القوميات وبين الأديان في المجتمع وبالنتيجة يؤدي إلى تقويض الأمن والاستقرار في الدولة. ولكن السلطات المصرية لم تستطع بالكامل الحفاظ على التوازن الديني بسبب تسجيل في البلاد وبشكل دوري لصراعات علي أرضية الصراع بين الأديان. وحافظ حسني مبارك على أسلوبه في إدارة الدولة والرقابة الصارمة على المجتمع، وكان مجبراً على النظر إلى نمو المعارضة الجارية على خلفية انهيار مستوى حياة السكان والمؤشرات الماكرواقتصادية لنمو البلاد. والأكثر من ذلك تحفيز الاحتجاجات المناهضة للحكومة قبل الحرب في ليبيا واستخدام "الثورات الملونة" التي غطتها وسائل الإعلام الجماهيرية المصرية بشكل واسع.

وفي هذه الظروف أظهرت السلطات المصرية ملامح القبول الإيجابي للأوضاع المتشكلة في البلاد، وبادرت إلى إصلاح الأفكار. في نفس الوقت رأت الأحزاب والحركات المعارضة بمثل هذه المبادرات من جانب السلطة ليس أكثر من إجراءآت ديكورية ووقفوا إلى جانب تحقيق تحولات سياسية. والمقلق من وجهة نظر السلطة في تلك الأوضاع كانت مظاهر تفعيل المظاهرات ضد الحكومة على شكل اعتصامات ومظاهرات مختلفة مع زيادة عدد المشاركين في هذه الاحتجاجات، وهذا بالكامل ليس من سمات المجتمع المصري. وحاولت السلطات المصرية تخفيض التأثير السلبي لإحتجاجات المعارضة عن طريق إجراء مظاهرات موازية لدعم قيادة البلاد وخطها السياسي، نظمها أنصار الحزب القومي الديمقراطي الحاكم في جمهورية مصر العربية.

ومن ما ذكرناه أعلاه يمكن الخروج بالإستنتاجات التالية:

الخطوات التي اتبعها الرئيس بشار الأسد لتطبيع الأوضاع في سورية كانت ضئيلة ومتأخرة ولم تلبي مطالب الثوار، لأن السلطات كانت غير مستعدة لإجراء تغييرات واقعية على النظام السياسي. وأدركت السلطة بشكل متأخر أن الإضرابات في سورية تحولت إلى مواجهات مسلحة واسعة النطاق ولا هوادة فيها.

وبقي النظام السياسي في سوريا بعهد بشار الأسد محرجاً واقعياً. خاصة وأن الدستور لا يتضمن آلية لتحول نظام الدولة. بالإضافة لعدم وجود معارضة بناءة في نظام الحزب الواحد الذي لم يسمح ببناء علاقة بين هياكل السلطة والشرائح الواسعة للسكان بشكل كاف. وبقي النظام السياسي في سورية مركزياً للغاية، مع جسد هش من وجهة نظر الاعتماد على نظام نصاب بهشاشة الضوابط والتوازنات بين مختلف الجماعات الطائفية والعرقية في الجمهورية العربية السورية.

واستطاع الرئيس حسني مبارك عملياً إظهار فاعلية "النموذج المصري للديمقراطية" الذي أعده، مع توفير النظم الانتخابية للسلطة، والنشاطات السياسية للمعارضة البناءة، وإجراء إصلاحات ليبرالية في الاقتصاد تسيطر عليها الدولة جنبا إلى جنب مع السياسة الداخلية الصارمة. ومثل هذا النموذج سمح بتوفير استقرار النخبة، والحفاظ على الاستقرار السياسي في مصر وأحداث مقدمات ضرورية للنجاح في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وأظهرت الخبرة المصرية أنه على قيادة البلاد أن تكون في حالة استعاد دائم مع استخدام استراتيجية كافية لمواجهة محاولات القوى الخارجية لممارسة الضغوط على الديموقراطية في البلاد من الخارج.

[11] Ahram Online, 6.12.2010. http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/5/1321/Egypt/Egypt-Elections-/Official-results---opposition,--NDP,--independents.aspx

المراجع العربية

كمال ديب. تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف 2011.– بيروت, 346 ص.

رضوان زيادة. السلطة والاستخبارات في سوريا.– الرياض, 2013.

English References

[1] Пир-Будагова Э.П. История Сирии. XX век. – М.: Ин-т востоковедения РАН, 2015. – С. 315.

[2] Abdul Monem Mahmoud, Ismail Alexandrani. Élections en Egypte: une vidéo amateur d'un bourrage d'urne postée sur YouTube. 29.11.2009. http://observers.france24.com/fr/20101129-elections-egypte-video-amateur-fraudes-electorales

[3] Holliday, J. (2013). The Assad Regime. From Insurgency to Civil War. *Institute for Study of War. online text,(cit. 2014-03-27).(http://www. understandingwar. org/sites/default/files/TheAssadRegime-web. pdf)*.

[4] Neil MacFarquhar. Trying to Mold a Post-Assad Syria from Abroad //The New York Times, 05.05.2012.

[5] Constitution of the Syrian Arab Republic 2012.: www.voltairenet.org/article173033.html.

[6] Popular Front for Change and Liberation //Carnegie Endowment for International Peace. carnegieendowment.org/syriancrisis/?fa=48566&lang=eng.

[7] Ahram Online. (2010). <arel="nofollow" class="externalfree"href="http://english.ahram.org.eg/NewsContent /1/5/1321/Egypt/Egypt-Elections-/Official-results---opposition,--NDP,--independents.aspx">http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/5/1321/Egypt/Egypt-Elections-/Official-results---opposition,--NDP,--independents.aspx